الأمم المتحدة

TD/B/C.II/MEM.4/26

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
4 November 2022
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع

من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة

الدورة التاسعة

جنيف، 13-14 تشرين الأول/أكتوبر 2022

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة عن أعمال دورته التاسعة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يومي 13 و14 تشرين الأول/أكتوبر 2022

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً – موجز مقدم من الرئاسة 3

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية 3

باء – الاستثمار وتغيُّر المناخ 4

1- الاتجاهات والقضايا الرئيسية 4

2- أسواق رأس المال والتمويل المستدام 5

3- تطوير السياسات من أجل العمل المناخي 6

4- تشجيع الاستثمار في العمل المناخي 8

جيم – الخلاصة 9

ثانياً – المسائل التنظيمية 10

ألف – انتخاب أعضاء المكتب 10

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل 10

جيم – اعتماد تقرير الاجتماع 10

المرفق

الحضور 11

مقدمة

عقَد اجتماعُ الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة دورته التاسعة في قصر الأمم بجنيف، يومي 13 و14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، بمشاركة حضورية وعن بعد.

أولاً- موجز مقدم من الرئاسة

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

1- ذكرت الأمينة العامة للأونكتاد، في بيانها الافتتاحي، أن أزمة تكاليف المعيشة الراهنة زادت من الصعوبات التي تواجه البلدان النامية في التعامل مع الضغوط القصيرة الأجل، ناهيك عن الاستثمار في تطلعات التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وأكدت أن الحرب في أوكرانيا قد تؤدي إلى عكس مسار الاستثمار في الطاقة النظيفة، في ضوء ارتفاع إنتاج الوقود الأحفوري في البلدان التي التزمت في السابق بخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وأشارت إلى أن معظم الشركات المتعددة الجنسيات عمدت، في الربع الأول من عام 2022، إلى مراجعة توقعات أرباحها تنازلياً، بيد أن الشركات العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية راجعت أرباحها تصاعدياً، مرسلة بذلك إشارات خاطئة فيما يخص الاستثمار في هذا القطاع. وأردفت قائلة إن الاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ ما انفك يتزايد، ولا سيما في مصادر الطاقة المتجددة، غير أن معظم هذه الاستثمارات يظل في البلدان المتقدمة النمو، في حين ما زال الاستثمار في التكيف مع تغير المناخ ضعيفاً. وفي الختام، شددت الأمينة العامة للأونكتاد على أهمية المناقشات التي ستجرى خلال هذه الدورة في التمهيد للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

2- وكان المتكلمان الرئيسيان في الدورة وزير الطاقة والموارد المعدنية في إندونيسيا والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

3- وأعرب المتكلم الأول عن قلقه من أزمة الطاقة العالمية، مشيراً إلى أنها ترتبط بارتفاع أسعار الطاقة، وتقلب السوق، والتضخم، وتزايد التوترات الجيوسياسية. وشدد على الحاجة الملحة إلى تحويل نظم الطاقة بسرعة ضماناً لزيادة أمنها وموثوقيتها ومرونتها. وفي ظل رئاسة إندونيسيا لمجموعة العشرين، حُدد عدد من الأولويات فيما يتعلق بالتحول في مجال الطاقة، من بينها ضمان إمكانية الحصول على الطاقة، وتوسيع نطاق تكنولوجيات الطاقة الذكية والنظيفة، والنهوض بتمويل الطاقة. وسلط الضوء على الاحتياجات الاستثمارية الهائلة اللازمة لإقامة نظم طاقة ذات انبعاثات صافية صفرية، فستحتاج إندونيسيا، مثلاً، إلى أكثر من 1 تريليون دولار بحلول عام 2060. وفي الختام، شدد على ضرورة أن تنظر المداولات في الحاجة إلى الاستثمار المستدام والشامل من أجل الانتقال إلى نظم طاقة ذات انبعاثات صافية صفرية؛ وتهيئة بيئات مؤاتية للاستثمار لتعبئة جميع مصادر التمويل المتاحة؛ وتعزيز الشراكات لدعم البلدان النامية وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة كافة بما يضمن تسخير جميع الإمكانات وعدم تخلف أحد عن الركب.

4- وشددت المتكلمة الثانية على ضرورة زيادة التمويل لإحداث التحول اللازم في مجال الطاقة، مشيرة إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى زيادة التمويل بما يربو على 500 في المائة لتحقيق الأهداف الواردة في اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وذكرت أن الديون تعد في الوقت الراهن أداة التمويل الرئيسية التي تدعم الانتقال إلى نظم طاقة ذات انبعاثات صافية

صفرية في البلدان النامية، مشيرة إلى ضرورة توفير مصادر تمويل أكثر استدامة. وفي هذا الصدد، أشارت المتكلمة إلى ضرورة زيادة الاستثمار العام وجعله أكثر كفاءة وأقل عرضة للصدمات الاجتماعية – الاقتصادية والأمنية؛ وضرورة الاستفادة من مبادرات القطاع الخاص الرامية إلى تعبئة الأموال التي تربط أصول الشركات ربطاً استراتيجياً بإنتاج الطاقة المستدامة؛ وضرورة إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لضمان توجيه التمويل المختلط إلى مشاريع الطاقة الرفيقة بالمناخ؛ وضرورة الاستثمار في دعم خفض انبعاثات الكربون في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، من خلال نموذج الاقتصاد الدائري والتكنولوجيات المراعية للمناخ.

5- وعرض مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد، في بيانه الاستهلالي، الاتجاهات العالمية في مجال الاستثمار والتمويل المتصلين بالمناخ واتجاهات السياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، وذلك استناداً إلى *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2022: الإصلاحات الضريبية الدولية والاستثمار المستدام*. وسلَّط مدير الشعبة الضوء على الفرق في مستوى الاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ ومستوى الاستثمار في التكيف مع تغير المناخ، مشيراً إلى قلة الاستثمار في تدابير التكيف. وعلى الرغم من الزيادة التي طرأت على الاستثمارات المتصلة بتغير المناخ في العقد الماضي، فإن معظم تلك الاستثمارات وُجِّه إلى البلدان المتقدمة النمو، حيث تستأثر أوروبا وحدها بما يقرب من نصف مشاريع الطاقة المتجددة في العالم. وأعرب مدير الشعبة عن قلقه من احتمال انعكاس مسار الاستثمار المتصل بالمناخ في ضوء تجدد التركيز على أمن الطاقة. وفيما يتعلق بالاتجاهات في مجال التمويل الأخضر، شرح مدير الشعبة بالتفصيل أهمية السندات الخضراء والسندات المستدامة وغيرها من السندات المرتبطة بالاستدامة باعتبارها خياراً لسد الفجوات الاستثمارية في الأجل الطويل. وأكد أن "التمويه الأخضر" لا يزال يشكل تحدياً، بالنظر إلى إطلاق معظم منتجات التمويل المستدام هذه الصفة على نفسها وإلى عدم وجود معايير متسقة وبيانات نوعية يمكن من خلالها تقييم معايير الاستدامة. وفي الختام، أشار مدير الشعبة إلى المبادرات التي اتخذها الأونكتاد في هذا المجال، بما في فيها إقامة شراكة مع مؤسسات استثمارية؛ وبرنامج أسواق الأوراق المالية المستدامة؛ والمرصد العالمي للتمويل المستدام الذي أُطلق إبان المنتدى العالمي للاستثمار، في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

باء- الاستثمار وتغيُّر المناخ

(البند 3 من جدول الأعمال)

1- الاتجاهات والقضايا الرئيسية

6- خلال الجلسة غير الرسمية الأولى، ناقش المشاركون في حلقة النقاش الاتجاهات الحالية والقضايا الهامة. وتألفت حلقة النقاش من الأعضاء التاليين: زميل أقدم في كلية كينيدي بجامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية؛ ورئيسة قسم الصيرفة الاستثمارية وسوق رأس المال بشركة "Refinitiv"؛ ورئيس شعبة التجارة المناخية بالمنتدى الاقتصادي العالمي.

7- وسلط المشارك الأول في حلقة النقاش الضوء على تحول الاستثمار العالمي تحولاً جذرياً نحو الأصول المستدامة، وهو تحول شجعه الانخفاض الحاد في تكلفة توليد الطاقة من مصادر متجددة. وأشار إلى حالة قطاع الطاقة العالمي الراهنة، فشدد على ضرورة توخي الحذر لكي لا ينعكس هذا الاتجاه ويتراجع الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة. وأشار أيضاً إلى الصعوبات التي تصادف البلدان النامية في جذب الاستثمارات ذات الصلة بالمناخ، بما في ذلك ارتفاع تكاليف رأس المال ووجود عدد كبير من المشاريع غير القابلة للتمويل المصرفي في الوقت الراهن. وأشار كذلك إلى أهمية تيسير الاستثمار

الأخضر، والمساهمة المحتملة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وضرورة التنسيق المتعدد الأطراف فيما يخص إبرام معاهدات الاستثمار وتسعير الكربون.

8- وقدمت المشاركة الثانية عرضاً مفصلاً لآليات جذب التمويل الخاص ولدور هيئات تنظيم أسواق رأس المال. وناقشت التحديات ذات الصلة، بما فيها توافر الأدوات المالية المستقرة والسائلة بشكل محدود نسبياً، وعدم اتباع الشركات معايير موحدة فيما يتصل بالشفافية والإفصاح عن الذمة المالية، وندرة البيانات الموثوقة عن الأداء من حيث الاستدامة، وهي بيانات لازمة للمساعدة في ضمان اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة.

9- وأشار المشارك الثالث إلى عمل الأونكتاد المتعلق بالتدابير المتخذة في مجال سياسات الاستثمار، فلاحظ أن ثلاثة من كل أربعة تدابير اتخذت، في السنوات القليلة الماضية، في مجال السياسة العامة في القطاعات ذات الصلة بتغير المناخ شملت استحداث آليات لفرز الاستثمار الأجنبي المباشر أو لتوسيع نطاقه. وفي ضوء تزايد أهمية مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، وسَّعت بعض البلدان المتقدمة النمو نطاق الصناعات والتكنولوجيات الحيوية ليشمل صراحةً الطاقة النظيفة أو نظم تخزين الطاقة أو التكنولوجيات البيئية.

10- وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، لم يكتف أحد المندوبين بالتشديد على أهمية التحول في مجال الطاقة، وإنما شدد أيضاً على أهمية تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة. وأعرب مندوب آخر عن قلقه من انعكاس مسار التقدم المحرز في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في ظل عودة العديد من البلدان، بما فيها العديد من البلدان المتقدمة النمو، إلى الاستثمار في الوقود الأحفوري. وشدد أحد المندوبين على أهمية التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في مجال التجارة والاستثمار المتصلين بتغير المناخ، بما يتماشى مع الأهداف المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأعرب عن تقديره لما يوفره الأونكتاد من بيانات عن هذا الاستثمار ولرصده التقدم المحرز في تيسير الاستثمار. وشدد مندوب آخر على ضرورة دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الضعيفة، بما في ذلك فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار من أجل التكيف مع تغير المناخ.

2- أسواق رأس المال والتمويل المستدام

11- خلال الجلسة غير الرسمية الثانية، ناقش المشاركون في حلقة النقاش دور أسواق رأس المال والتمويل المستدام في الاستثمار المتصل بالمناخ، مسلطين الضوء على بعض النهج الرئيسية المتبعة في جذب الاستثمار الدولي في القطاعات ذات الصلة، وتحسين فرص الحصول على التمويل الأخضر، وتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستثمار المتصل بالمناخ. وتألفت حلقة النقاش من الأعضاء التاليين: أستاذة تمويل المناخ بكلية إدارة الأعمال، EDHEC[Ecole des Hautes Etudes Commerciales du Nord]؛ ومسؤول تنفيذي في شركة "Climate Fund Managers"؛ ونائب رئيس قسم بحوث مخاطر المناخ في شركة "MSCI"، [Morgan Stanley Capital International]؛ ومنسق برنامج سوق الأوراق المالية المستدامة في شعبة الاستثمار والمشاريع.

12- وذكرت المشاركة الأولى أن عدم اتخاذ أي إجراء فيما يتعلق بتغير المناخ يمكن أن يكبد المستثمرين أضراراً وخسائر كبيرة. وأشارت إلى العقبات الرئيسية التي تحول دون زيادة الاستثمار في خفض انبعاثات الكربون، بما فيها ما يلي: ضعف تقييم المخاطر؛ وعدم وضوح السياسات المناخية؛ وضعف البيئات التنظيمية. ويمكن تذليل هذه العقبات بإنشاء آليات لتقييم المخاطر، وتشجيع الكشف عن المخاطر المالية المتصلة بالمناخ، وتحسين الظروف المؤاتية لتعبئة التمويل الأخضر وتوجيهه إلى

المشاريع الاستثمارية المتصلة بالمناخ. وشدد المشارك الثاني على ضرورة أن ينظر صانعو السياسات، في سعيهم لجذب الاستثمارات المتصلة بالمناخ، في العلاقة بين مختلف أنواع المخاطر، وكذلك في المخاطر والفرص المرتبطة بالاستثمار في الأنشطة خفيضة الكربون.

13- وناقش المشارك الثاني ضرورة توفير بيانات ومقاييس عن الأداء المناخي لتمكين المستثمرين المؤسسيين والصناديق الخضراء من اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة. وشجع، في هذا الصدد، على الانتقال من مؤشرات الأداء الرئيسية الثابتة إلى مؤشرات أكثر دينامية من شأنها أن تتيح إمكانية التنبؤ بالتغيرات الطارئة على مر الزمن وتقييم مختلف القطاعات والبلدان. وأشار إلى أن أحد مواطن الضعف الرئيسية التي تتسم بها هذه المؤشرات في الوقت الراهن يتصل بانبعاثات غازات الدفيئة من النطاق 3، مشدداً على ضرورة وضع قواعد ومبادئ توجيهية مشتركة في هذا الصدد.

14- وشدد المشارك الثالث على أهمية إيلاء حجم المشاريع الاعتبار عند السعي إلى جذب التمويل من القطاع الخاص، لأن المشاريع الصغيرة يرجح ألاّ تجذب استثمارات كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان توسيع نطاق التركيز بحيث لا يقتصر على المعاملات التي تتداول أصلاً مالياً واحداً، لأن هذه المعاملات يمكن أن تنطوي على مخاطر، بحكم طبيعتها.

15- وقدم المشارك الرابع عرضاً مفصلاً لبرنامج أسواق الأوراق المالية المستدامة، الذي ينطوي على بناء توافق في الآراء في السوق وفيما بين أصحاب المصلحة؛ وتوفير التوجيه بشأن معايير الاستدامة، بالتعاون مع الشركاء؛ وإشراك السوق من خلال مبادرات شتى، مثل حدث "قرع الجرس من أجل المساواة بين الجنسين"، الذي شارك فيه أكثر من 100 بلد؛ وتمحيص أنشطة السوق ومراقبتها؛ وتوفير برامج تدريبية بالاشتراك مع 49 سوقاً من أسواق الأوراق المالية.

16- وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد الخبراء على ضرورة تقديم تقارير مُحكمة عن الاستدامة؛ والكشف عن البيانات البيئية والاجتماعية والبيانات ذات الصلة بالحوكمة؛ وتقديم بيانات محدثة وموثوقة وعالية الجودة؛ بالإضافة إلى ما يلي: سد فجوة التأمين، ولا سيما في الأسواق الناشئة، بما في ذلك من خلال تقييم المخاطر المناخية؛ وإعداد قائمة بالمشاريع القابلة للتمويل المصرفي لكي يسهل على المستثمرين المؤسسيين والصناديق الخضراء تمويلها؛ وتعزيز التعاون فيما بين المنظمات الدولية، بما فيها الأونكتاد، لتوفير التوجيه للجهات الفاعلة في السوق.

3- تطوير السياسات من أجل العمل المناخي

17- خلال الجلسة غير الرسمية الثالثة، ناقش المشاركون في حلقة النقاش السياسات الرامية إلى جذب الاستثمار وتشجيعه في القطاعات ذات الصلة بتغير المناخ، بما في ذلك فيما يتعلق بالتكيف، كما ناقشوا التدابير المتخذة على صعيد السياسات العامة والرامية إلى تعبئة الاستثمار الأجنبي المباشر لتطوير التكنولوجيات المتصلة بتغير المناخ؛ والتحديات الماثلة والفرص المتاحة في مجال تشجيع توليد الطاقة من مصادر متجددة؛ والإصلاحات اللازمة في مجال السياسة العامة لتشجيع وجذب الاستثمار المسؤول تجاه المناخ؛ وضرورة إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية إصلاحاً منسقاً يفضي إلى مواءمة نماذج المعاهدات مع العمل المتعلق بتغير المناخ من أجل تقليل مخاطر حدوث منازعات بين المستثمرين والدول إلى أدنى حد. وتألفت حلقة النقاش من الأعضاء التاليين: نائب رئيس مكتب الاستثمار ورئيس شعبة الاستراتيجيات بمكتب الاستثمار، تركيا؛ وأخصائية في مجال تنمية القدرات بمنبر إدارة المخاطر الزراعية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ ورئيس برنامج القانون والاقتصاد والعدالة، المعهد الدولي للبيئة والتنمية.

18- وعرض المشارك الأول تجربة تركيا في مجال تشجيع الاستثمار المتصل بتغير المناخ، مشيراً إلى أهمية إدراج الأهداف المتصلة بتغير المناخ في الاستراتيجيات الوطنية لتوجيه الاستثمار المحلي والأجنبي. وشدد على ضرورة ضمان اتساق الاستراتيجيات الوطنية رأسياً، عبر القطاعات، وأفقياً على السواء، وذلك لتعزيز النظام الإيكولوجي وزيادة القدرة الوطنية على استيعاب التكنولوجيات الخضراء. وأشار إلى ما بذلته وكالة تشجيع الاستثمار في تركيا من جهود لتيسير الاستثمار المتصل بالمناخ، وهي جهود شملت استحداث آلية لتقدير جودة المشاريع من حيث مساهمتها في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في ضوء أهداف التنمية المستدامة. وساهمت الوكالة أيضاً في اتخاذ إجراءات مشتركة مع الوكالات الحكومية الأخرى لتعزيز التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ كما ساهمت بنشاط في وضع سياسات وطنية بشأن الاستثمار المتصل بالمناخ عن طريق جمع آراء المستثمرين وصوغ استراتيجيات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وإدماجها في خطط التنمية الوطنية.

19- وذكرت المشاركة الثانية أن السياسات الوطنية يمكن أن تيسر الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة والفلاحة إلى حد كبير من خلال مجالات التدخل الأربعة التالية: تعزيز نظم حيازة الأراضي؛ وتوفير إطار تنظيمي ثابت؛ والاستثمار في الهياكل الأساسية لزيادة الكفاءة اللوجستية؛ وتعزيز منظمات الفلاحين وتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأشارت إلى أن عدم وجود بيانات عن الأسعار وإنتاجية الأراضي يعوق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطرقت إلى ممارسة الحراجة الزراعية، وأشارت إلى أن بعض تكنولوجيات التكيف مع تغير المناخ متاحة مجاناً بالفعل. ومن بين الأدوات الأخرى الكفيلة بزيادة قدرة الزراعة على الصمود، استخدام نظم إيصالات الإيداع استخداماً فعالاً، والتأمين الزراعي القائم على المؤشرات، واعتماد التكنولوجيات الحديثة، مثل استخدام السواتل لرسم خرائط الأراضي وقياس مساحاتها، ورصد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتحسين التنبؤ بالطقس. وشددت، في الختام، على ضرورة زيادة البحث والتطوير في مجال الزراعة، ولا سيما فيما يتعلق بالتكيف، مثل تحديد البذور المقاومة للجفاف.

20- ووجه المشارك الثالث الانتباه إلى مذكرتين نشرهما الأونكتاد بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، مؤكداً أن النظام الحالي لاتفاقات الاستثمار الدولية يمكن أن يقيد الدول في تنفيذ التدابير الرامية إلى التصدي لتغير المناخ بسبب احتمال نشوب منازعات بين المستثمرين والدول واحتمال اضطرار الدول إلى دفع مبالغ هائلة في إطار إجراءات التحكيم. وقد تحتاج الدول إلى التعجيل بإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية لمواءمة هذه الإصلاحات مع عملها المناخي. وذكر المشارك الثالث أنه يمكن النظر في النهجين التاليين الواسعي النطاق: إصلاح المعاهدات القائمة؛ واختيار إنهاء المعاهدات القائمة والتفاوض على معاهدات جديدة. وبالنظر إلى العدد الكبير من الاتفاقات القائمة التي تتطلب إدخال إصلاحات عليها، أشار إلى أن السبيل الأنجع يتمثل في اتباع نهج منسق متعدد الأطراف.

21- وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، أشار أحد المشاركين في حلقة النقاش، رداً على استفسار من بعض المندوبين عن الحوار الحكومي الدولي والمتعدد أصحاب المصلحة، إلى أن هذا الحوار يمكن أن يؤدي دوراً في تحديد واستحداث الأدوات السياساتية الكفيلة بتعزيز الاستثمارات المستدامة وتيسيرها. وأكد أحد المشاركين في حلقة النقاش، في رده على استفسار من أحد المندوبين عن الدعم الحكومي، أن هذا الدعم يمكن أن يساعد في جذب المستثمرين الأجانب إلى الأنشطة الرامية إلى تعزيز زراعة الحيازات الصغيرة. وشدد أحد المندوبين على ضرورة تدفق الاستثمارات بحيث تشمل جميع مصادر الطاقة وكذلك على ضرورة نقل التكنولوجيا من أجل تحقيق الهدف المتمثل في إنشاء نظم طاقة آمنة وموثوقة وقادرة على الصمود تكفل حصول الجميع على الطاقة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام؛ وأشار إلى أن النهوض بالاستثمار في جميع أنواع الوقود وجميع التكنولوجيات للحد من انبعاثات غازات الدفيئة شرطٌ مسبق للقضاء على الفقر ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أشار إلى أن من الضروري، في إدارة

غازات الدفيئة، النظرُ في الاستثمار في الابتكار والتقدم التكنولوجي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الكفاءة، والتقاط الكربون وتخزينه، وإزالة ثاني أكسيد الكربون. وعرض مندوب آخر تجربة باكستان في إعادة التفاوض على معاهدات الاستثمار الثنائية، مشدداً على أن هذه العملية يمكن أن تكون معقدة وتستغرق سنوات عديدة حتى تنتهي لأن كل طرف قد يكون لديه نماذج معاهدات خاصة به ولأنه يتعين على جميع الأطراف الاتفاق على الأحكام الجديدة، واقترح أن يقدم الأونكتاد معاهدة نموذجية إطارية لدعم جهود الإصلاح في هذا المجال. وفي هذا الصدد، أكد أحد المشاركين في حلقة النقاش مجدداً أن إصلاح معاهدات الاستثمار يمكن أن يستغرق وقتاً طويلاً وأن إنهاء العمل بالمعاهدة من جانب واحد يمكن أن يؤدي إلى تفعيل بند استمرار العمل بالمعاهدة لفترة قد تمتد لأكثر من عشرين عاماً. وأشارت الأمانة إلى أن المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في مجال إصلاح المعاهدات تشمل أدوات مختلفة، منها أداة تسريع إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية ومجموعة الإصلاحات وإطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما أشارت إلى موجز السياسات الذي أعده مؤخراً كل من الأونكتاد والمعهد الدولي للبيئة والتنمية، والذي يسلط الضوء على توصيات رئيسية في مجال السياسة العامة لدعم إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية من أجل إحراز تقدم في تنفيذ الأهداف المتعلقة بالمناخ.

4- تشجيع الاستثمار في العمل المناخي

22- أثناء الجلسة الرابعة غير الرسمية، أجرى المشاركون في حلقة النقاش مناقشة مائدة مستديرة حول هذا الموضوع. وتألفت حلقة النقاش من الأعضاء التاليين: قيادي في مجال الاستثمار، مبادرة التمويل، برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومدير مركز كولومبيا للاستثمار المستدام؛ ونائبة رئيس قسم القطاع الخاص، المصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية؛ ومدير قسم الاقتصاد الأخضر والعمل المناخي، المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير.

23- وعرض المشارك الأول في المناقشة المبادرات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تعبئة التمويل اللازم للعمل المناخي، ولا سيما مبادرة ائتلاف مالكي استثمارات الأصول الصفرية الانبعاثات. ويدعم الائتلاف توسيع نطاق التمويل المختلط، وهو أداة يمكن أن تساعد في تذليل العقبات الهيكلية الماثلة أمام الاستثمار في الأسواق النامية والناشئة. واقترح المشارك الأول عدداً من التوصيات للقطاع المالي، من بينها توصيات تتعلق بالالتزامات الصفرية الصافية، وتفضيل الإجراءات التي لها وقع اقتصادي حقيقي، واعتماد أهداف مستندة إلى أسس علمية.

24- ووصفت المشاركة الثانية في المناقشة نتائج دراسة استقصائية شملت المستثمرين في مجال الطاقة المتجددة أجراها مركز كولومبيا للاستثمار المستدام. وسلطت المشاركة الثانية الضوء على ما يلي من تحديات رئيسية وخيارات سياساتية متاحة لزيادة الاستثمار: محدودية فرص حصول المستثمرين على تمويل منخفض التكلفة، ولا سيما في البلدان النامية، وقد تحتاج الحكومات إلى التدخل لتيسير حصولهم على التمويل بسبل منها، مثلاً، برامج الإقراض الميسر أو الضمانات أو المنح؛ وكثيراً ما يكون هناك افتقار إلى الوضوح بشأن سبل الوصول إلى مصادر الطاقة والمخاطر المرتبطة بشراء الطاقة المنتَجة، ومن ثم، فمن الضروري صوغ اتفاقات مستقرة لشراء الطاقة وتحسين الشفافية فيما يخص توافر الهياكل الأساسية وإمكانية الوصول إليها؛ وكثيراً ما تتسم أدوات السياسة الضريبية بسوء تصميمها؛ وكثيراً ما تكون الأطر التنظيمية والإدارية المحلية ضعيفة أو معقدة للغاية.

25- ووصف المشارك الثالث في المناقشة الجهود المبذولة لتيسير الاستثمار المتصل بتغير المناخ والعمل المناخي في أمريكا اللاتينية. وأشار إلى أن المنطقة تنخرط بشكل متزايد في العمل المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بدءاً من الاستثمار الطموح في توليد الطاقة من مصادر

متجددة ووسائل النقل الكهربائية، وإعادة التدوير، وانتهاءً بالاقتصاد التشاركي، وغير ذلك من الحلول التي تسهم إسهاماً فعلياً في خفض الانبعاثات. وأشار إلى أن جدول أعمال الاستدامة في المنطقة يمكن أن يصبح محركاً قوياً لمعالجة الفقر وتحسين نوعية الحياة، مسلطاً الضوء على ما تزخر به المنطقة من إمكانات في مجالي أرصدة الكربون الأخضر والأزرق والإنتاج الغذائي المستدام. وحذّر من أن تمويل المناخ لا يؤدي دوماً إلى تنمية حقيقية بسبب تحديات عديدة، مثل محدودية عدد المشاريع القابلة للتمويل المصرفي، والشواغل المتعلقة بالنزاهة والتمويه الأخضر، ومحدودية فرص الحصول على التكنولوجيات الجديدة، وارتفاع التكاليف في سلسلة القيمة المرتبطة بالتمويل المستدام. وأشار، في الختام، إلى أن الجهود المبذولة في البلدان التي تربط التجارة بأساليب الإنتاج خفيضة الكربون، بما في ذلك في الاتحاد الأوروبي، يرجح أن تحوِّل تدفقات الاستثمار إلى الاقتصادات القادرة على إنتاج السلع بأساليب خفيضة الانبعاثات.

26- وقدم المشارك الرابع في المناقشة عرضاً مفصلاً لاستراتيجية البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير الرامية إلى مواءمة عملياته ومشاريعه مع الأهداف الواردة في اتفاق باريس. وتشمل هذه الاستراتيجية تيسير التحول في مجال الطاقة على الصعيد الوطني، ما يعني ضمناً وقف الاعتماد على أصول الوقود الأحفوري والتعجيل بنشر الطاقة المستمدة من مصادر متجددة، بما في ذلك عن طريق الاستثمار في توليد الطاقة وفي خطوط وشبكات نقلها، ومعالجة العواقب الاجتماعية الناجمة عن التحول في مجال الطاقة، بسبل منها دعم القوة العاملة المتضررة. وتشمل الاستراتيجية أيضاً ما يلي: العمل مع قطاعي الشركات والتمويل على الصعيدين الوطني ودون الوطني لدعم خطط التحول في مجال الطاقة، وتقييم المخاطر، والمساعدة في صنع القرار؛ وتوسيع نطاق تعبئة التمويل الخاص، بما في ذلك النهوض بأدوات التمويل المناخي، مثل السندات الخضراء والتمويل المختلط، فضلاً عن تطوير مسارات خفيضة الكربون لفائدة القطاعات والجهات الفاعلة في قطاع الصناعة؛ والتركيز على التكيف من خلال بناء القدرات ودعم الشركات التي تستثمر في الهياكل الأساسية والنظم الإيكولوجية المحلية؛ ومساعدة البلدان على تهيئة بيئات مؤاتية عن طريق تبسيط اللوائح التنظيمية وتعزيز القدرات. وشدد المشارك الرابع في المناقشة على ضرورة استحداث أدوات يمكن لراسمي السياسات والممارسين الاسترشاد بها، وهي أدوات تشمل البيانات ووسائل التشخيص والبرامج واللوائح.

جيم- الخلاصة

27- أوجز مدير شعبة الاستثمار والمشاريع، في ملاحظاته الختامية، المناقشات وجمَع التوصيات الرئيسية التي قُدمت في الفئات الثلاث التالية الواسعة النطاق: (أ) الإجراءات الرامية إلى تعزيز الاستثمار والتمويل المتصلين بالمناخ؛ (ب) الخيارات المتاحة للبلدان والمناطق في مجال السياسة العامة؛ (ج) التبعات ذات الصلة بعمل الأونكتاد. وأكد أن الأونكتاد سيواصل دعم الدول الأعضاء في توجيه الاستثمار الأخضر وتعبئته، بسبل منها ما يلي: توفير التوجيه بشأن معايير تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة؛ ومعالجة التحديات التي يطرحها التمويه الأخضر؛ ودعم عملية إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية لمواءمتها مع جدول أعمال المناخ؛ وتقديم المساعدة التقنية في مجال الاستثمار المتصل بالمناخ، بما في ذلك للدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة. وأكد مدير الشعبة التزام الأونكتاد بالعمل بالتآزر مع الشركاء والمنظمات الدولية الأخرى. وقدم مثالاً في هذا الصدد، وهو قيام الأونكتاد، بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية، بوضع خريطة طريق لسياسات التجارة والاستثمار المتعلقة بتغير المناخ، وهي خريطة طريق من المقرر إطلاقها في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

28- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022، السيد آزار بيراموف (أذربيجان) رئيساً، والسيدة مايرا ماريلا ماكدونا ألفاريس (فنزويلا) نائبةً للرئيس - مقررة.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

29- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.II/MEM.4/24). وكان جدول الأعمال كالآتي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- الاستثمار وتغير المناخ.

4- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند 4 من جدول الأعمال)

30- في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة لنائبة الرئيس - المقررة بأن تضع، تحت إشراف الرئيس، تقرير الاجتماع عن دورته التاسعة في صيغته النهائية عقب اختتام الجلسة.

المرفق

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر:

الاتحاد الروسي
أذربيجان
أرمينيا
ألمانيا
إندونيسيا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
باكستان
بربادوس
بنغلاديش
بنما
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بيرو
تركيا
الجبل الأسود
الجزائر
الجمهورية الدومينيكية
دولة فلسطين
زامبيا
زمبابوي
السودان
العراق
غامبيا
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فييت نام
قطر
كابو فيردي
كمبوديا
الكونغو
كينيا
ماليزيا
مصر
المغرب
مقدونيا الشمالية
المملكة العربية السعودية
نيجيريا
هايتي
الهند

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثَّلة في الدورة:

الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الاتحاد الأوروبي
البنك الإسلامي للتنمية
منظمة التعاون الإسلامي

3- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلةً في الدورة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجَّلين. للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.II/MEM.4/INF.9.

مجموعة البنك الدولي

4- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثَّلة في الدورة:

الفئة العامة

الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي